

الحكومة الإسلامية

في

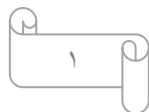
فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر

السيد

محمود الثعالبي الحسني

٢٠١٠م

١٤٣١هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين أبي القاسم محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين ، وبعد .

تُعدّ مسألة (الحكومة الإسلامية) عند المسلمين من أهم مسائل الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً ، إذ سعى الأنبياء (عليهم السلام) قديماً قبل بعثة خاتم الأنبياء ﷺ لأقامه هذه الحكومة فمنهم من نجح في تحقيق ذلك كالأنبياء يوسف وداود وسليمان ﷺ وجعلوا شرع الله هو الحاكم بين الناس ، ومنهم من لم تمكنه الظروف الموضوعية من تحقيق ذلك وبمجيء الدين الخاتم والشريعة الحاكمة على كل الشرائع ، نجح الحبيب محمد ﷺ بإقامة هذه الحكومة وبناء أول دولة إسلامية تقوم على العدل والمساواة في شبه الجزيرة العربية ، ويعد رحيله ﷺ إلى الرفيق الأعلى أختلف المسلمون على الأساس الذي تقوم عليه (إمامة المسلمين) بعده ، وانقسموا على فرقتين كبيرتين الشيعة التي تعتقد بان الإمامة هي قيادة (الحكومة الإسلامية) بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا تكون الا بالنص والتعيين من الله تعالى وقد نص على الإمام علي بن أبي طالب ﷺ في غدیر خم ، أما أهل السنة فهم يعتقدون بالشورى أساساً للحكم الاسلامي بعد الرسول ﷺ وانبرى مفكرو الفريقين بجمع الأدلة العقلية والنقلية لأثبات صحة ما يدعون .

أما اليوم (فالحكومة الإسلامية) من أكثر المسائل إثارة للاهتمام في الأوساط السياسية والفكرية في العالم ولا سيما في بلدان العالم الإسلامي ، فقد نشأت تيارات إسلامية وحركات تطالب بإقامة (الحكومة الإسلامية) وقام مفكرو العالم الإسلامي بالتنظير لها سواء على أساس الشورى ك (أبي الأعلى المودودي، وسيد قطب) وغيرها من مفكري أهل السنة ، أو على أساس النص على الفقهاء وتعيينهم بالصفات في عصر الغيبة الكبرى كالسيديين (الخميني، ومحمد باقر الصدر) وغيرها من مفكري الإمامية ، وذهب السيد (الخميني) (قدس) الى القول ب (الولاية المطلقة للفقهاء) وذهب السيد محمد باقر الصدر (قدس) الى الجمع بين (ولاية الفقيه) (الشورى) في نظرية (ولاية الفقيه والشورى) ، او (ولاية الفقيه المقيدة) .

وبذلك يكون الشهيد الصدر أول مفكر أثلامي في العصر الحديث يمزج بين ولاية الفقيه والشورى ، ومما دفع الباحث لدراسة (الحكومة الإسلامية) هو حبه الشديد لعقيدته الإسلامية العظيمة وتعلقه بها ، أما اختياره للسيد الشهيد محمد باقر الصدر أنموذجاً هو أعجابه بهذا المفكر والمتكلم الإسلامي الكبير الذي تصدى للأيدولوجيات المادية المعادية للإسلام وضحى بدمه الطاهر في سبيل دينه وشعبه ووطنه ضد البعث الظالم المقبور ، وحتى يعرّف الباحث الآخرين (بالحكومة الإسلامية) عند

الشهيد الصدر (قدس) ومسؤوليتها اتجاه الله والشعب وليس ما يسود بالساحة العراقية اليوم من القوى والأحزاب السياسية الإسلامية (وكلّ يدعي وصلاً بليلي) .

ولضخامة مسألة (الحكومة الإسلامية) ، ودورها الإسلام، وسعة مساحتها ، فإن هذا البحث يُعد محاولة لدراسة فكرية في بعض جوانبها وقد توخيت قدر المستطاع الاختصار والتوضيح ، إلا في مسائل رأيت من الضروري أن أتوسع فيها ، قد جعلت هذه الرسالة في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة .

وتحدثت في المقدمة عن البحث في الفكر الإسلامي وعن دوافع البحث وخطته وجعلت التمهيد على ثلاثة مباحث، عرّفت بالمبحث الأول بالمصطلحات الواردة في عنوان البحث ،وتحدثت في المبحث الثاني عن الفرق بين مصطلحي الحكومة الإسلامية والدولة الإسلامية، وفي المبحث الثاني قدمت عرضٍ موجزٍ عن سيرة حياة المفكر الشهيد محمد باقر الصدر (قدس) فقد بيّنتُ في الفصل الأول: أصل نشأة الحكومة الإسلامية في فكر السيد الشهيد الصدر من خلال نشأة هذه النظرية في فكره ، وأصلها الشرعي ، وضرورة الحكومة الإسلامية في فكره ، فجعلت هذا الفصل على ثلاثة مباحث : تحدثت في المبحث الأول : عن أثر الأدوار التاريخية التي مرت بها المسيرة البشرية في نشأة الحكومة الإسلامية ، وعالج المبحث الثاني : الأصل الشرعي لها من خلال النصوص الواردة في الكتب السماوية ، وأحاديث سيد المرسلين ﷺ ، وحاجة المجتمع للحكومة الإسلامية ، وتناول المبحث الثالث : الضرورة الشرعية والحضارية والتربوية للفرد والمجتمع ، وختمت الفصل الأول بأبرز ما توصلت إليه من نتائج، وعالج الفصل الثاني : ركائز الحكومة الإسلامية عند الشهيد الصدر من خلال الأدلة العقلية ، كالاستخلاف في فكر الشهيد الصدر، وفلسفة الشهادة وعلاقتها بنظرية ولاية الفقيه ، والعلاقة بين الشورى وولاية الفقيه عند الشهيد الصدر ، فقسمت هذا الفصل على ثلاثة مباحث : تحدثت في المبحث الأول : عن ماهية هذا الاستخلاف الإلهي ذاكراً أدلة ابرز المفسرين المحدثين الذين خالفوا السابقين من المفسرين المسلمين في تفسير هذا الاستخلاف كالشيخ (محمد عبده) من اهل السنة ، والسيد (الطباطبائي) من الإمامية الذين سبقوا الشهيد الصدر في تفسير هذا الاستخلاف الإلهي للبشرية ممثلة بآدم عليه السلام ، والأدلة عند الشهيد الصدر ثم المفكر المعاصر عالم سببيل النيلي الذي فسّر هذا الاستخلاف بعده ، وعلاقة هذا الاستخلاف بنظرية ولاية الفقيه ، وعالج المبحث الثاني : فلسفة الشهادة وعلاقة هذه الشهادة بنظرية الحكم عند الشهيد الصدر ، أما المبحث الثالث : فتناول العلاقة بين الشورى وولاية الفقيه عند الشهيد الصدر من خلال مفهوم الشورى ومدياتها ، ومفهوم ولاية الفقيه ، وختمت الفصل بأهم ما توصلت إليه من نتائج، وتناول الفصل الثالث : مسؤولية الحكومة الإسلامية في فكر الشهيد الصدر في تحقيق العدالة الاجتماعية ، والاقتصادية لجميع أفراد الأمة، فقسمتُ هذا الفصل على مبحثين : عالج المبحث الأول : مسؤوليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توافر الضمان والتكافل الاجتماعي لجميع الأفراد ، وتكفل المبحث الثاني : مسؤوليتها في تحقيق العدالة الاقتصادية ببيان مفهوم هذه العدالة ، وتقسيم الفيء ، وتنمية العمل

الرابعة : يعتقد متكلمو أهل السنة بأن الشورى هي أساس الحكم الإسلامي بعد ﷺ ، بينما يعتقد متكلمو الإمامية بالنص والتعيين على الإمام هو أساس الحكم الإسلامي بعد النبي ﷺ ، ويرى الشهيد الصدر بأن خطي الخلافة والشهادة ينفصلان في حالة غياب المعصوم عليه السلام فيحتفظ (الولي الفقيه) بخط الشهادة وتمارس الأمة دورها في الخلافة تحت إشرافه وتوجيهه ليكون لها الغطاء الشرعي ولتحد هي بالشورى من صلاحياته ضمن نظرية (ولاية الفقيه المقيدة) ، وقد لاحظ الباحث على هذه النظرية بأنها توحى بعدم قناعة الشهيد الصدر التامة بنجاح احد طرفي النظرية منفرداً (الولي الفقيه) ، أو (شورى الأمة) في ممارسة دور الخلافة عن المعصوم في غيبته عليه السلام ، فمزج بينهما في نظريته (ولاية الفقيه والشورى) وهذا من ابداعاته ومرونة فكره ، وقد بين الباحث ذلك في مكانه من البحث.

الخامسة : يتفق الباحث مع ماذهب إليه السيد الشهيد الصدر بأنه على الحكومة الإسلامية تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ، ويكون ذلك على مرحلتين :

الأولى - توافر فرص العمل للقادرين عليها .

الثانية - توافر الضمان الاجتماعي لغير القادرين على العمل .

السادسة : أنزل الله شريعة سماوية لتحقيق هذه العدالة فيها أحكام ثابتة والأخرى متحركة وهذه المتحركة يطلق عليها الشهيد الصدر بـ (منطقة الفراغ التشريعي) ورأى الباحث ان هذه المنطقة ليست من اكتشافه ، كما ان التسمية توحى بالنقص التشريعي ، وهذا بلا شك لا يعنيه الشهيد الصدر ، لذا أرتأى الباحث تسمية هذه المنطقه بـ (منطقة الأحكام الولائية) وقد بين الباحث أدلة ذلك في مكانه من البحث.

السابعة : الإمام المهدي عليه السلام هو الثاني عشر من أئمة أهل البيت المعصومين عليهم السلام ، والإمامة المعصومة لأهل البيت عليهم السلام هي أمتداد لنبوة خاتم النبيين عليه السلام ، وهي ظاهرة ربانية وسنة من سنن التاريخ الرسالي ، وهي بعد خاتم المرسلين عليهم السلام تقوم بالقضاء على الاختلاف وحفظ الدين وتربية الامة ، وتحقيق العدل الكامل في ربوع الاض ، ويرى السيد الشهيد محمد باقر الصدر ان طول عمر الإمام المهدي (عجل الله فرجه) يسهم في اعداده النفسي ، والفكري ، وتعميق الخبرة القيادية لليوم الموعود ، وقد ناقش الباحث هذا الرأي في محله من البحث وحسب فهمه القاصر ، وقلة معرفته في العقيدة الإسلامية ، وما توافر لديه من أدلة عقلية وأدوات معرفية بسيطة .

وبعد فهذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي المتواضع هذا فإن صحّت فهي من الله تعالى وتوفيقه ، وأن لم تصح فهي مني ، ومن الشيطان ، وأسأل الله العليّ القدير العصمة في القول ، والعمل.

